العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية

د. أحمد عبد العزيز* د. جاسم زكريا** فراس عبد الجليل الطحان***

المستخلص :

أصبح الكون بفضل العولمة وما يرافقها من تطور وسائل الاتصالات والتكنولوجيا ، مما ترك أثره على كافة الدول سلبياً أو ايجابياً ، وقد لقيت العولمة الاقتصادية اهتماماً بارزاً في الاونة الاخيرة ، بعد أن أصبحت تستند لاتفاقيات دولية تعقد بارادة الدول ، وتوجهها مؤسسات ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات تخضع لسيطرة بعض الدول المتقدمة ، وتجر الاقتصاد العالمي نحو العولمة وتحويل العالم الى سوق عالمية واحدة ، وفي ظل استعادة النظام الرأسمالي لهيمنته وربط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاد العالمي ، وتحرير التجارة وفتح الأسواق ، وتنامي عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال .

إن العولمة الاقتصادية تضع الدول العربية أمام تحديات يتطلب منها وضع أساليب فعالة لمواجهتها ، وتبني برامج عمل لاصلاح أوضاعها الاقتصادية والمالية والادارية وتلبية متطلبات التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، واعتبار السوق العربية المشتركة ضرورة حياتية تقتضيها الظروف الراهنة .

Abstract:

Received of economic globalization , prominent attention recently, after it became based on international conventions hold the will of States , guided by international institutions and organizations and multinational

* الأستاذ المشرف / السفارة السورية في العراق .

** الأستاذ المشرف المشارك / السفارة السورية في العراق .

*** السفارة السورية في العراق .

مقبول للنشر بتاريخ 2010/9/7

companies under the control of some developed countries , and bring the global economy towards globalization and transform the world into a single global market , and in the restoration of the capitalist system of domination and linking national economies and the global economy , trade liberalization and open markets , mergers and the growing markets for goods and services and capital .

We will highlight in this research on what the economic globalization and its manifestations and its objectives and actual tools to achieve their potential , and demonstrate the benefits of the Arab economies and the opportunities and challenges posed by globalization on the Arab economies, which constitutes the framework of integration into the new global economy.

That economic globalization places the Arab states to challenges requires them to develop effective methods to address them, and adopt programs of action to reform their economic and financial, administrative and meet the requirements of development and Arab economic integration and to consider the common Arab market a necessity of life required by the current circumstances, we will discuss in our research some of the recommendations and ways to be introduced to meet the challenges and risks of economic globalization.

إشكالية البحث :

من خلال ما سبق ذكره نصل إلى الإشكالية محل البحث والتي نجسدها في التساؤلات التالية :

- ما المقصود بالعولمة الاقتصادية ، وما مظاهرها وخصائصها ؟
- ما الأدوات التي تستخدمها قوى العولمة من أجل نشرها وفرضها ؟
- ما الآثار السلبية الناجمة عنها ؟
- وهل هناك نتائج إيجابية يمكن الاستفادة منها من خلال التعامل الصحيح مع ظاهرة العولمة ؟
- ما مزايا الاقتصاديات العربية ، وما هي الفرص والتحديات التي تمثلها العولمة على الاقتصاديات العربية ، وما يمثله الاندماج في إطار الاقتصاد العالمي الجديد ؟

دوافع البحث :

1- أهمية الموضوع على الساحة الدولية ، وتعرضه لظاهرة خطيرة تؤثر في العالم بأكمله ، وينجم عنها الكثير من النتائج السلبية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً في حال عدم التهيئة السليمة والعلمية لمواجهتها ، مما يدفعنا لمحاولة وضع بعض الأسس لتفادي سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها .

2- حداثة الموضوع والنقص الواضح في الأبحاث والدراسات العلمية التي تناقش أثر العولمة على الاقتصاديات العربية ودول العالم الثالث .

أهداف البحث :

يهدف بحثنا إلى تسليط الضوء على ما يلي :

1 – التعرف على مفهوم العولمة الاقتصادية ، وما رافقها من تغيرات في التجارة الدولية والإقليمية ، والأدوات التي تستخدمها القوى الفاعلة من أجل نشر هذه الظاهرة ، والمجالات التي تتأثر بها .

2 – الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة ، وتحديد الآثار الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها في حال التعامل بحذر معها

منهج البحث :

اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي وجمع المعلومات وتنظيمها بما يوضح العولمة الاقتصادية وأهم مظاهرها وتأثيراتها .

إن هذا الموضوع متشعب وضخم ، ولا يمكن التحدث عليه في بحث بسيط ، إلا أنني حاولت تحديد بعض جوانبه الرئيسية وبشكل موجز وواضح ، وتقسيم البحث إلى :

* المبحث الأول .. ماهية العولمة الاقتصادية .

* المبحث الثاني .. مدى تأثير العولمة الاقتصادية على الدول العربية وسبل مواجهة مخاطرها .

وانتهت الدراسة بالخاتمة وبعض التوصيات والنتائج التي ينبغي الأخذ بها لمواجهة تحديات ومخاطر العولمة الاقتصادية .

مقدمة :

تعدّ العولمة التطور الطبيعي للحضارة[1] ، ولقيت اهتماماً فائقاً في الآونة الأخيرة لتشمل مجالات مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ..الخ .

ويأتي الجانب الاقتصادي في مقدمة الجوانب الأكثر تأثيراً وتأثراً بنتائج وتحديات العولمة فقد أخذت العولمة الاقتصادية أبعادها في العصر الحاضر باستعادة النظام الاقتصادي الرأسمالي هيمنته وانتشاره في صور جديدة مبنية على اقتصاد السوق ، والثورة المعلوماتية ودمج الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية ، ويسعى هذا البحث للتعريف بأساسيات العولمة الاقتصادية

[1] – د.عزت السيد أحمد ، انهيار مزاعم العولمة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2000 ، ص22 .

الراهنة وأبعادها وتأثيراتها الايجابية والسلبية على الدول العربية ، وسبل مواجهة مخاطرها أو الحدّ منها .

المبحث الأول : ماهية العولمة الاقتصادية

المطلب الأول .. مفهوم العولمة الاقتصادية وأهدافها

الفرع الأول .. مفهوم العولمة الاقتصادية

أولاً : تعريف العولمة

إنّ العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ، ورغم أن مفهوم العولمة أصبح أحد المفاهيم الشائعة في عالمنا الراهن ، إلاّ أن الفقهاء لم يتفقوا على تحديد تعريف لها ، حيث يرى روجيه جارودي بأنها : (نظام يمكّن الأقوياء من فرض الدكتاتوريات اللإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق) .[1]

ويعرف بول سويزي العولمة بأنها : (صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة الى دائرة عولمة الانتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية ، مما يؤدي لإخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز ، لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة) .[2]

وأشار ريتشارد هيجوت في كتابه (العولمة والأقلمة) إلى أن العولمة هي ما اعتدنا في العالم الثالث ولعدة قرون أن نطلق عليه الاستعمار ، انها غزو واستعمار غربي تقني ثقافي اقتصادي وسياسي أشد ضراوة وشراسة من أي لون من ألوان الاستعمار الغربي الذي شهدته الإنسانية ، انها دعوة لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية وان شئت فقل غير الأمريكية .

---

[1] – المهندس أبو بكر عساف ، العولمة وآثارها الاقتصادية المدمرة على البلاد الإسلامية والعالم ، مجلة الوعي . مجلة جامعية فكرية ثقافية ، العدد 262 ، السنة 23 ، ذو القعدة 1429هـ ، تشرين الثاني 2008.

[2] – محمد نبيل الشيمي ، العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية ، الحوار المتمدن ، موقع الكتروني ، العدد 2533 ، 2009/1/21 .

ويرى محمد الأطرش بأن العولمة هي : (اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية الأسواق الحرة) .[1]

وأشار البعض إلى أنّ العولمة هي : (تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حالياً وتتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل والقوى ، التي تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول ، ويصعُب السيطرة عليها تساندها التزامات دولية أو دعم قانوني مستخدمة آليات متعددة ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف يطلق عليه القرية الكونية) .[2]

بعض الفقهاء ركّز على الجانب الثقافي للعولمة حيث يعرّف أسعد السحمراني العولمة بأنّها : (غزو ثقافي اجتماعي اقتصادي سياسي يستهدف الدين والقيم والفضائل والهوية .. كلّ ذلك يعملون له باسم العولمة وحقوق الإنسان) .[3]

ويرى د.محمد عابد الجابري بأنّ العولمة تعني (نفي الآخر وإحلال الاختراق الثقافي والهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك) .[4]

ويبدو لنا أنّه فيما إذا أردنا صياغة تعريف شامل للعولمة ، فلابد من أنّ نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها :

العملية الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى الناس جميعاً.

العملية الثانية :تتعلق بتذويب الحدود بين الدول .

العملية الثالثة : هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات .[5]

---

[1] – محمد الأطرش ، حول تحديات العولمة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 260 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أكتوبر 2000 ، ص9 .

[2] – أ. نوري منير ، مقومات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، ص88 .

[3] – أسعد السحمراني ، بحث بعنوان : تسويق الاستهلاك وترويج الكاوبوي والهامبرغر ، سلسلة كتب المعرفة (7) : نحن والعولمة من يربي الآخر ، الطبعة الأولى 1420هـ ، 1999 ، ص129 .

[4] – محمد بن سعد التميمي ، العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة العربية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، 1422هـ ، 2001م ، ص29 .

5 – السيد يسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 228 ، 1998 ، ص7 .

ثانياً : تعريف العولمة الاقتصادية

إنّ مفهوم العولمة الاقتصادية لايتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي ، حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره ، وقد تسارعت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بسبب الثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات .

ويقصد بالعولمة الاقتصادية نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب ، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي ، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال وتفسح المجال واسعاً أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال .[1]

ويرى أحمد مصطفى عمر أنّ العولمة الاقتصادية هي : (تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كلّ من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة ، حيث لاقيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولاقيمة للسلع دون أسواق تستهلكها) .[2]

ويمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنّها : (تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم وتخطي الحدود الإقليمية ، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة) .

ولابد أنّ نشير إلى أنّ العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالاً وتحققاً على أرض الواقع من العولمة الثقافية أو السياسية ، ويبدو العالم اليوم معولم اقتصادياً أكثر مما هو معولم ثقافياً أو سياسياً ، كما يبدو أنّ العولمة الاقتصادية تستند حالياً لاتفاقيات دولية تعقد بإرادة الدول المعنية وتوجهها مؤسسات ومنظمات دولية وشركات متعدد الجنسيات .

الفرع الثاني .. أهداف العولمة الاقتصادية

طرح مؤيدو العولمة أهداف علنية جذابة من بينها :

- أنّ العولمة تهيء الفرص للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي .
- أنّ العولمة تزيد حجم التجارة العالمية وتنعش الاقتصاد العالمي .

---

[1] – د. علي عقلة عرسان ، الأسبوع الأدبي ، دمشق ، العدد 602 ، 1998/3/14 ، ص19.

[2] – احمد مصطفى عمر ، إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك ، في سلسلة كتب المستقبل العربي (24) ، ط2 ، 2004 ، ص163 .

– أنّ العولمة تقرب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال ، علماً أنّ الهدف يعني عولمة الاقتصاديات العالمية وصبغها بالرأسمالية .

– أنّ العولمة تحلّ المشكلات الإنسانية المشتركة التي لايمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل وانتشار المخدرات وقضايا البيئة ، وانتقال الأيدي العاملة من دولة لأخرى .

وهذه الأهداف تنادي بها المنظمات الرئيسية التي تلعب دوراً في العولمة الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، لكنّها لم تتحقق على أرض الواقع ، نظراً لعدم التزام المنظمات الدولية بها أصلاً ، والهيمنة التي تبديها الدول الرأسمالية على هذه المنظمات بما يحقق مصالح هذه الدول ، كما يبدو لنا أنّ سياسات هذه المنظمات تتعارض مع هذه الأهداف المعلنة ، فرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل يعارض سياسة إزالة دعم السلع المعيشية أو زيادة الضرائب أو الخصخصة ، ومايترتب عليها من بطالة .

أما معارضو العولمة فيرون أنّ للعولمة الاقتصادية أهداف خفية تتمثل في هيمنة الدول الرأسمالية على الاقتصاد العالمي ، باستخدام الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، وفرض توسيع النظام الربوي وربط اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاديات الدول الرأسمالية ، والسيطرة على الدول النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها والقضاء على الهوية الثقافية والوطنية للإنسان ، وتغيير مفهوم الأسرة القائم على القيم الاجتماعية الفطرية واضعاف دور الدولة .

المطلب الثاني .. مظاهر العولمة الاقتصادية وأدواتها

الفرع الأول .. مظاهر العولمة الاقتصادية

تتمتع العولمة الاقتصادية بعدة ملامح ومظاهر من أبرزها :

1– تغيير شكل وطبيعة التنمية :

فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساساً على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات ، وأصبحت التنمية هي تنمية الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة تحت ضغط الآلة الإعلانية الكبيرة ، التي أدّت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث ، وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط ، وإهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية ، مع اعتماد نظام السوق ليكون أساساً للتنمية في مختلف دول العالم .

2- تضاعف التجارة الدولية في السلع والخدمات .

فقد تضاعفت صادرات السلع للفترة من 1948-1997 بنسبة 6% سنوياً ، والإنتاج العالمي الإجمالي تضاعف سنوياً بنسبة 3.7% ، أما في السلع الصناعية فقد تضاعف 17 مرة ، والإنتاج العالمي الإجمالي تضاعف 8 مرات فقط .[1]

3- تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة .

تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول خلال العقد الماضي بصورة ملحوظة ، ممّا أدّى لارتفاع دخول الدول الصناعية الرأسمالية والتسابق المحموم لاستقطاب واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، عن طريق تحسين الضمانات ومناخ الاستثمار وتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات .[2]

4- اندماج الأسواق العالمية .

تنامت عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الآونة الأخيرة [3] الأمر الذي يعدّ من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية ، حيث يتحقق اندماج أسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية وتطورت عملية الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجات ، التي تناولت خفض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية وتنامي تجارة الخدمات والملكية الفردية ، بينما اختص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باندماج الأسواق المالية .

5- الاندماج المالي .

تنامت مسيرة العولمة في أسواق النقد والرساميل ، وتزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود ، وفرضت العولمة المالية نفسها بواسطة اندماج أسواق الأوراق المالية والتأمين وفعاليات المصارف العابرة للحدود والواسطة العالمية للدفع ، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وانتشار العمليات المصرفية الالكترونية[4] ، وحرية انتقال الأموال .[1]

---

[1]-world trade organization , / globalization and trade / annual report 1998 , WTO , geneva switzerland , p.33

[2] - د.رمزي زكي ، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1993 ، ص15.

[3] - ضياء قريشي ، العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 1996 ، ص 30 .

[4]- د.سيد حسين مير جليلي ، العولمة المصرفية ومسلتزماتها في العمليات المصرفية في إيران ، مجلة نامه مفيد ، مجلة فصلية جامعية ، جامعة المفيد رقم 31 ، آبان 1381 ، إيران ، قم ، ص54-65 .

إنّ هذه الظروف وضعت الجهاز المصرفي والمالي في الدول العربية أمام تحديات كبيرة يتطلب منها العمل على تبنّي برامج عمل مكثفة لإصلاح أوضاعها المالية والإدارية والفنية [2] ، وفتح المجال لعمل البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية لمزاولة العمل فيها ، وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ، وخلق بيئة تنافسية لرفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل .[3]

6- تقدم مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

7- سياسة التحرر الاقتصادي .

أقرّ تحرير التجارة دولياً بعد مفاوضات الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية[4] ، وقد أدّى ذلك للإسراع في إجراء عملية العولمة الاقتصادية ، فتحرير التجارة أدى إلى انفتاح الأسواق والسلع والخدمات وسهل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي ، وقد قللت هذه السياسة نفوذ الحكومات والدول في الاقتصاد وانخفاض الحواجز الجمركية وتحديد القوانين أمام تجارة الخدمات والاستثمار الأجنبي .

8- التأثير على الدول النامية .

أدت العولمة إلى معاناة متزايدة في الدول النامية نظراً لافتقارها للإمكانيات التقنية والاقتصادية ، التي تؤهل هذه الدول للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات ، ممّا يهدد المجتمعات في الدول النامية بالتأخر والتخلف ، وتحويلها إلى مستهلك لإنتاج العولمة فقط ، وليس لها أي دور في تأسيسها وتطويرها .

---

[1] – د.محمد الأطرش ، العرب والعولمة : ما العمل ؟ ، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم ، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 18–20 كانون الأول 1997 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 229 ، آذار 1998 ، ص101–102 .

[2] – احمد سعيد شماخ ، الجهاز المصرفي وتحديات العولمة الاقتصادية ، صحيفة 26 سبتمبر الأسبوعية ، اليمن ، رقم العدد 1355 ، ص31.

[3] – د.عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل ، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف . نظرة شمولية ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، السودان ، الخرطوم ، بحث منشور على الانترنت .

[4] – عبد الإله بلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية . عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ؟ ، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم ، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 18–1997/12/20 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 229 ، آذار 1998 ، ص97 .

الفرع الثاني .. أدوات العولمة الاقتصادية

أولاً : المنظمات الاقتصادية الدولية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أنشأت الدول الغربية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان لعبا دوراً في إغراق الدول المستهدفة بالديون ، بحيث يصيح اقتصاد هذه الدول متخبطاً ويصعب عليه ملاحقة خدمة الديون وفوائدها المتراكمة ، حيث تولى صندوق النقد الدولي إدارة السياسة النقدية الدولية ، وتسهيل استقرار أسعار صرف العملات ، بينما اختص البنك الدولي بإدارة السياسات المالية الدولية .

ومن ثم تم إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي ، ولتعد ابرز أدوات العولمة الاقتصادية ، التي كان لها تداعيات كثيرة .[1] وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها ، وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي ، وإضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلاً جيداً .

وتشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من 140 دولة يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية .[2]

لقد قامت منظمة التجارة العالمية بدورها إلى حد كبير في الجانب الذي تختص به في النظام العالمي في عولمة التجارة والإنتاج ، فقد تضاعفت التجارة الدولية للبضائع 14 مرة خلال الفترة ما بين 1945-1994 ، في حين تضاعف الإنتاج العالمي بمقدار 5.5 مرة فقط خلال نفس الفترة .

ثانياً : الشركات المتعددة الجنسيات

تعدّ الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في جر الاقتصاد العالمي نحو العولمة ، ولعبت دوراً كبيراً في تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات ، مما أدى إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق و الاستهلاك ، وأخذت وسائلها تلعب دوراً هاماً في صياغة ثقافات استهلاكية شبة موحدة على الصعيد العالمي .

---

[1] – د.محمد الفرج الحظراوي ، محاضرة بعنوان : منظمة التجارة العالمية ومستقبل التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، ألقيت في الغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض عام 1999.

[2] – حمزة عدنان العسلي ، اثر التحرير المالي على عوائد الأسهم وحجم تداول أسهم قطاع البنوك في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية إدارة المال والأعمال ، جامعة آل البيت ، المفرق 2006.

لقد اتسع نشاط هذه الشركات وتنامى دورها لتصبح محور اقتصاد العولمة ، وتعمل على تحويل العالم كله إلى سوق عالمية واحدة تخضع لسيطرتها ، وذلك من خلال عملها على تكييف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم لاحتياجاتها ، خاصة أنها تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الأموال والأسهم العالمية .

وفي تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1995 كان هناك 7000 شركة متعددة الجنسيات عام 1970 ، ازدادت إلى 37000 شركة عام 1995 ، لها 200 ألف فرع في العالم ، يعمل بها 73 مليون شخص ، وتدير سيولة نقدية بمقدار 5000 مليار دولار عام 1995 .[1]

ثالثاً : التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية

تقوم هذه التكتلات بفرض سياسات اقتصادية رأسمالية على الدول النامية تصب في مصلحتها ، وتؤدي إلى عولمة اقتصادات الدول النامية ، ومن أمثلة هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي ، ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ومنظمة أسيان .

إنّ هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى ، وينظر البعض إلى هذه التكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة ، وفي نفس الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائد ، أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني التي تدفع إليه العولمة .

وتتحدد الشروط التي يجب توافرها في مشاريع التكامل الإقليمي وفقاً لأحكام الجات بـ :

1- وجود خطة عمل محددة مع تبيان أهداف ومراحل اكتمالها وخطواتها (أي وجود جدول زمني بحدود عشر سنوات إلا في حالات استثنائية تتفق عليها في حدود 12 سنة) .

2- إلغاء كافة القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية بصورة كاملة خلال الفترة الزمنية المسموحة لاكتمال المشروع .

3- منح مزايا تعويضية للدول التي قد تتضرر من جرّاء قيام المشروع ، أو في حالة المساس بالتزامات سابقة تترتب عليها حقوق مكتسبة للدول الأخرى في الجات ..

4- التزام الدول الأعضاء في المشروع بتنفيذ التوصيات التي تقدمها اللجان المختصة بتوافق وتعارض المشروع .

---

[1] – عبد الواحد الغفوري ، العولمة والجات ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2000 ، ص14.

رابعاً : تداول الأسهم والسندات والعملات :

وغيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من والى الأسواق المالية في الدول النامية ، حيث ينتقل رأس المال من دولة لأخرى في العالم ببيع تلك الأوراق أو شرائها بقرار من مديري الشركات المتعددة الجنسيات ، وقد يتم سحب تلك الأموال لمعاقبة دول لاتلتزم بمعايير وشروط العولمة الاقتصادية ومتطلباتها ، مما يتسبب بأزمة اقتصاد حادة .[1]

خامساً : وسائل الاتصال الحديث والانترنت

إنّ العولمة تعتمد على امتلاك المعارف العلمية والتكنولوجيا وسرعة تبادلها وأجهزة الخدمات التي توفر هذه المعارف والمعلومات المرتبطة بها والناجمة عنها ، وهذه الظاهرة المتسارعة سيتبعها بالضرورة تقليص مستمر في الإجراءات القانونية التنظيمية.[2]

لقد لعب الانترنت دوراً في الترويج لأفكار العولمة ، فأكثر المعلومات التي ينشرها الانترنت تكون بلغة إنكليزية تنسجم مع جوهر العولمة وحقيقتها .

سادساً : اتفاقيات التجارة الدولية

إنّ هذه الاتفاقيات تلعب دوراً في تحقيق العولمة لشروطها حيث تفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الغربية دون عوائق أو ضوابط ، وعليه فلن تستطيع هذه الدول مواجهة المنتجات المستوردة ومنافستها ، مما يعني تعثر العديد من الأنشطة الاقتصادية ويكون البديل المتاح إما الاقتصار على الاستيراد وهذا البديل قصير الأمد ، حيث ستنضب أرصدة السيولة المالية ، ويزيد التضخم نتيجة الركود الاقتصادي ، وإما بيع الأرصدة الاقتصادية في الشركات العالمية بحجة الإصلاح الاقتصادي واللحاق بركب المنافسة العالمية.

سابعاً : وسائل الإعلام

أحدث التقدم التقني في مجال البث الإعلامي ثورة كبرى في حياة الناس خاصة وان الدول الغربية هي من تهيمن عليه وتؤثر من خلاله وتجاوزت موازنة الإعلام في العالم خلال السنوات

[1] – كالأزمة التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا عام 1997.

[2] – د.محمد جواد رضا ، الرمال العربية المتحركة وشروط الدخول في القرن الحادي والعشرين ، مجلة المنتدى ، العدد 146 ، 1997 ، عمان ، ص6 .

الأخيرة التوقعات ، ويركز الإعلام على قضايا المستهلكين وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية[1] ، حتى تظل عجلة الصناعة الغربية في حركة دائبة ، الأمر الذي يدفع الدول النامية للعمل على إنشاء وسائل إعلام للتوعية والتثقيف ضد ما تبثه وسائل الإعلام الغربية من أفكار .

المبحث الثاني : مدى تأثير العولمة الاقتصادية على الدول العربية وسبل مواجهة مخاطرها

المطلب الأول ...مدى تأثير العولمة الاقتصادية على الدول العربية

الفرع الأول .. مزايا الاقتصاد العربي

تملك الدول العربية كل الظروف الملائمة لجعل مستوى معيشة أفرادها من أحسن المستويات بحكم مساحة الوطن العربي التي تبلغ 1.4 مليار هكتار ، أي نسبة 10% من مساحة العالم وكثافة سكانية تبلغ 295 مليون نسمة وقوى عاملة تصل إلى 1.3 مليون فرد ، إلا إن الوضع الاقتصادي في هذه الدول لا يعكس ذلك ، حيث يتضح تدهور الوضع الاقتصادي العربي من خلال المؤشرات التالية :

1- يمثل سكان الدول العربية 4.8% من عدد سكان العالم وفقا لبيانات عام 2003 ، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لايتجاوز 2.2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، كما أن صادرات الدول العربية تعادل 3.6 % فقط من الصادرات العالمية ووارداتها تمثل 2.5 % من الواردات العالمية .

2- انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي من 756 مليار دولار عام 2000 إلى 712 مليار دولار عام 2001 بنسبة 6% ، واستمر الانخفاض عام 2002 بنسبة 5% كما بلغ متوسط دخل الفرد في المنطقة العربية حوالي 52% من متوسط دخل الفرد في العالم عام 2000 .

3- بلغ حجم الدين العام العربي 372 مليار دولار عام 2003 وهو يمثل 60% من إجمالي الناتج المحلي العربي ، ولاشك انه كلما ارتفعت وتيرة الديون ، كلما ترسخت التبعية ووجدت الذريعة للقوى الاستعمارية للتحكم باقتصاديات الدول المستهدفة .

---

[1] – عائشة مصطفة المنياوي ، سلوك المستهلك . المفاهيم والاستراتيجيات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1998 ، ص159.

4- اختلاف توزيع الناتج المحلي على الفرد بين دولة وأخرى حسب الطبيعة الاقتصادية لكل دولة ، فنجد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي مرتفع في الدول النفطية مثل قطر التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي 29278 دولار للفرد سنوياً .[1]

5- تتراوح نسبة التجارة البينية بين الدول العربية إلى إجمالي التجارة الخارجية 8.5% .

6- وصل حجم الأموال العربية المستخدمة خارج الدول العربية إلى ما بين 700-800 مليار دولار أي ما يعادل91% .

7- بلغت نسبة الأمية في العالم العربي 43% بالمقارنة بمتوسط عالمي بنسبة 22% .

8- بلغت الفجوة الغذائية 14 مليار دولار سنوياً عام 2003 وهي قابلة للزيادة .[2]

9- إنّ استخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم ، حيث لايتجاوز نسبة مستخدمي الانترنت 0.6% ، ، ويملك 1.2% فقط منهم حواسيب شخصية.

10- بلغ معدل الاستثمار في البحث والتطوير اقل من سبع المعدل العالمي .

11- تجاوزت نسبة الإنفاق على الأجور إلى الناتج المحلي في المتوسط الـ 10% في الدول العربية ، وهي تعتبر من أعلى النسب في العالم ، بل إن النسبة تعدت 50% في الأردن والبحرين واليمن خلال الفترة من 1990-2000 .

12- بلغت حصة القطاع العام في الاستثمار بالدول العربية 30% وتأتي كل من البحرين والكويت وسورية ضمن اكبر الدول العربية حجماً في حصة القطاع العام وإجمالي الاستثمار .

13- أما من الناحية التشريعية فيعتبر قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ظاهرة حديثة في العالم العربي ، حيث أن عدد الدول التي لديها قوانين منافسة أصدرتها رسمياً هما دولتان فقط (تونس عام 1991 والجزائر عام 1995) وهناك دول تمر بمراحل متباينة بغية إصدار قوانين منافسة تنبع من ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .[3]

14- يتنامى في مجتمعاتنا النمط الاستهلاكي ، الذي لايتناسب مع حقيقة مجتمعاتنا .[4]

---

[1] - أ. براحو سهيلة . أ .رضا جاو حدو ، بحث بعنوان : تداعيات العولمة الاقتصادية مع تغيير الأنماط الاستهلاكية في الدول العربية ، مؤتمر استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة ، المؤتمر العلمي الرابع ، جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، 15-2005/3/16 .

[2] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003 .

[3] - أ. نوري منير ، معوقات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، ص92.

[4] - منير الحمش ، الاقتصاد العربي المعاصر وأثره في التطور الحضاري ، ورقة بحث ، مركز الدراسات الإستراتجية ، دمشق ، 2004 .

15- اعتماد الدول العربية على تصدير المواد الخام .

الفرع الثاني.. الآثار الايجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية على الدول العربية

أولاً : الآثار الايجابية

يشير البعض إلى أن العولمة الاقتصادية يمكن أن تحفز الدول على إعادة هيكلة اقتصاداتها لمواجهة التحديات التي تفرزها ، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة ، ورفع كفاءة توظيف واستخدام الموارد عالمياً ، وزيادة فرص العمل المتاحة ، وتعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي إضافة لفتح فرص أكبر للاستثمار ، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجالات الغاز والمشتقات البتروكيماوية والخدمات كالسياحة والنقل . وفي ظل هذه العولمة ستتنوع المنتجات من السلع والخدمات وتتحسن جودتها وتنخفض تكاليفها ، وسيتم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية وستتوسع مشاركة القطاع الخاص ، كما سيتم تنفيذ توجهات الخصخصة ومساعدة الاقتصاد الوطني في التغلب على ظاهرة الاغراق وانتشار السلع المقلدة ، واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة ، والتشجيع على البحث والتطوير والحصول على التقنيات الحديثة ، والقضاء على الأساليب البيروقراطية والروتين ، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية [1] ، وتسريع عصرنة الاقتصاد الوطني من خلال سرعة تحديث وتطوير الأنظمة والتشريعات السائدة حالياً.

ثانياً : الآثار السلبية

إنّ العولمة لها مخاطر وسلبيات لاحصر لها ، مما دفع بعض المجتمعات لتشكيل حركات مناهضة لها[2] ، وتتمثل أبرز الانعكاسات السلبية للعولمة الاقتصادية على الدول العربية في :

1- تزايد تبعية الاقتصاد العربي للاقتصاد العالمي ، مما يعني إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات السياسة الخارجية .

2- تزايد التفاوت في الدخول .

---

[1] – عبد الله بلوناس ، عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد الأول ، 2008 ، ص197 .

[2] – السيد يسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 228 ، شباط 1998 ، ص12-13 .

3- التأثير على الميزانية العامة في الدول العربية ، بسبب خفض وإلغاء التعرفة الجمركية على المنتجات المستوردة .

4- تعرض القطاعات الاقتصادية السلعية الزراعية والصناعية والخدمية المحلية والخدمات المالية والاتصالات والتوزيع والنقل وأعمال المهن الحرة والخدمات السمعية والبصرية لهجمات تنافسية من السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة ، مما يؤدي لاختفاء الصناعات غير القادرة على المنافسة .

5- إن إلغاء الدعم الزراعي وتطبيق برامج الإصلاح الزراعي للجات في البلدان الصناعية التقدمية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية ، وينعكس سلباً على موازين المدفوعات في الدول العربية ، خاصة التي تستورد الغذاء.

6- تفشي البطالة وزيادة عدد الفقراء والتخلف الاقتصادي والجريمة المنظمة .[1]

7- رفع تكاليف إنتاج وتوزيع بعض الصناعات التصديرية بسبب مواصفات الجودة والتغليف وشروط حماية البيئة .

8- رفع تكاليف إنتاج الصناعات المعتمدة على نقل التقانات الحديثة بسبب المبالغة في تطبيق أحكام حماية حقوق الملكية الفردية ، ومن ثم رفع أسعار الكثير من المعدات المصنعة في الدول المتقدمة صناعياً ، ولاسيما الصناعات الكيماوية والدوائية .

9- تعرض قطاع الخدمات لمنافسة غير متكافئة .

10- انخفاض مساهمة التجارة العربية في إجمالي المبادلات التجارية العالمية .

11- تشجيع الاستثمارات غير المنتجة كونها تدر أرباحاً.

12- تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة إلى الدول العربية .

13- تقييد السلطة المحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والزراعية والصناعية والأنظمة والإجراءات المتعلقة بها ، حيث ينبغي أن تكون هذه السياسات منسجمة مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية .

14- إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة بالنفط الذي يعد مصدراً رئيسياً واستراتيجياً لكثير من الدول العربية ، حيث يتم إضعاف أهميته كسلعة ، حينما تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية أسوة بتجارة المعلومات من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليها من الدول المستهلكة .

---

[1] - عصام المجالي ، تأثير العولمة وتحرير التجارة على المنطقة العربية اجتماعياً واقتصادياً ، مجلة الإمارات اليوم ، 60-62 ، العدد 123 ، 1-8 يوليو 2000 .

كما أن منظمة أوبك ستواجه أزمة استمرارية وفقا لاتفاقية سياسة المنافسة التي ستصادق عليها قريباً منظمة التجارة العالمية ، حيث تعد وفقاً للاتفاقية نوعاً من الاحتكار في سوق التجارة العالمية وسيكون لمنظمات وجمعيات حماية البيئة أثر فاعل في مجال النفط ، إضافة لإضعاف تأثير الدول المستخرجة والمصدرة للنفط كالدول العربية ، ولابد أن نشير أيضاً إلى انه يجري حالياً البحث عن بدائل للنفط .

15-زيادة تهميش الدول العربية واستغلالها في حالة استمرار تعاونها مع الدول الصناعية بشكل انفرادي ، وتراجع دور الدولة في صنع القرار السياسي .

16- إضافة لذلك فان العولمة الاقتصادية قد تؤدي إلى للأضرار بحق العمال والحق في العمل بظروف مناسبة وحق تشكيل نقابات عمالية والانضمام لها ، بسبب القيود التي يتم فرضها بحجة أنها ضرورية للاقتصاد العالمي ، كما تؤدي إلى تقييد سبل الوصول للخدمات التي تعتبر أساسية للتمتع بالحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقيداً شديداً [1] ، إضافة لإفقار المجتمع .[2]

إن مجالات التجارة والمال والاستثمار ينبغي إلا تكون مستثناة من مبادئ حقوق الإنسان ويجب على جميع المنظمات الدولية إيلاء هذه المبادئ الرعاية والاحترام .

المطلب الثاني ... سبل مواجهة مخاطر العولمة الاقتصادية

ينبغي على الدول العربية مواجهة تحدي العولمة الاقتصادية بأساليب ناجحة وفعالة[3] ومعرفة الكيفية التي يتم التعامل بها مع هذه الظاهرة ، الأمر الذي قد يحتاج لتعبئة حضارية شاملة ، وبذل محاولات تلو المحاولات لإعادة أنفسنا مرة أخرى .

---

[1] – بيان بشان العولمة وأثرها على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الدورة 18 ، 1998 ، الوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة رقم E/1999/22 ، الفصل السادس ، 11 أيار 1998.

[2] – تقرير مقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان 32/2001 : (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان) ، الوثيقة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة رقم E/CN.4/2002/54 ، تاريخ 15 كانون الثاني 2002 .

[3] – بول سالم ، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ؟ ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم ، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 18–20 كانون الأول 1997 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 229 ، آذار 1998 ، ص89 .

إن العولمة كظاهرة لايمكن احتواؤها أو ردها إلا أنه يمكن مواجهة مخاطرها وتجنب سلبياتها التي تأتي من نمط العولمة السائد القائم على الهيمنة والفرض القسري .

إن مفتاح دخول العالم العربي للعولمة يكمن في تطوير أسلوب العمل العربي المشترك وبناء منطقة تجارية حرة عربية ، وتبني استراتيجية عربية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية للاقتصاديات العربية ، بدلاً من تكريس السياسات القطرية الضيقة .

وينبغي على الدول العربية إقامة مشاريع مشتركة على أسس قوية ، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسات الجدوى الاقتصادية والميزات النسبية لكل دولة ومعايير التوطين الصناعي ، وبما يؤدي إلى علاقات عربية – عربية ذات تشابك واندماج كبيرين ، وبما يؤدي إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين هذه الدول .

ولابد من التأكيد بأنه بدون القيام بعمل جماعي مشترك وتصميم استراتيجيات تنمية مشتركة بالتركيز على الصناعات الحديثة والاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية ، فان مجموعة البلدان العربية تواجه مصيراً كئيباً ومعاملة اليوم تبدو واضحة للعيان[1] ، فالدول العربية غير قادرة على المنافسة الاقتصادية كلاً على انفراد ، وخوض هذا الصراع والمواجهة الشاملة اقتصادياً وعلمياً وثقافياً وسياسياً .

إنّ السوق العربية المشتركة تعدّ ضرورة حياتية تقتضيها الظروف الراهنة ، فالعصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات الاقتصادية ، ويمكن للدول العربية استغلال موقعها الاستراتيجي في قلب العالم ، مع العلم أن الدول الغربية التي أنشأت سوقاً مشتركة لاتتمتع بمثل ما تتمتع به الدول العربية من مزايا وخصائص ، حيث الموقع والموارد الطبيعية والمائية والثروات والموارد البشرية .

إن السوق العربية المشتركة تعد ضرورة نظرا لما تحققه من خلال :

1-زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاج من خلال إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة .

2-توسيع مجالات الإنتاج وتعددها لتلبية حاجات السوق في الدول العربية .

3-تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية وتوفير المناخ للأمن للاستثمار .

[1] – د.محمد الميتمي ، طوفان العولمة الاقتصادية . كيف ينجو العرب منه ؟ ، صحيفة 26 سبتمبر الأسبوعية ، اليمن ، العدد 1054 ، ص16 .

4-دعم التبادل التجاري وتحديد استراتيجية شاملة لتحقيق ذلك ويتضمن ذلك تبادل البضائع والمنتجات الوطنية العربية .

5-توجيه السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية .

6-الاكتفاء الذاتي العربي أو الاقتراب منه .

إنّ تأسيس هذه السوق سيجعلنا قادرين على التأثير قدر الإمكان في اقتصاد العولمة وتصحيح مساره ، ولتحقيق ذلك ينبغي زيادة الوعي الرسمي والشعبي بأهمية السوق العربية المشتركة ، والتوعية بآثار العولمة الاقتصادية .

أخيراً لابد من القول بأن العولمة مع كل ما تحمله من تقدم تقني وفتح الأسواق وتحرير التجارة.. الخ ، تهدد الدول التي لم تسارع بإعادة هيكلية مؤسساتها لإنتاج سلع تنافسية تحمي اقتصادها من التبعية .

إن العولمة الاقتصادية تطرح الكثير من الفرص ويصاحبها الكثير من التحديات بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية ، مما يتطلب العمل على تطوير الأساليب القائمة في عملية الاندماج بالعولمة للتقليل من آثارها السلبية ، فالحل ليس في رفضها ، وإنما بوضع استراتيجية للاستفادة من مزاياها ، وللدول العربية فرصة للالتحاق بركب التكتلات الاقتصادية ، شرط إن يحقق مشروعه الاقتصادي الوحدوي ، وتعميم نمط استهلاكي يتماشى مع مستويات دخل أفراده وثقافته العربية .

<u>كما لابد من الاشارة للتوصيات التالية :</u>

- العمل على فهم العولمة والتعامل معها بحذر وعدم التسرع في اتخاذ القرارات وعقد لقاءات وندوات تضم الاقتصاديين والتجار لدراسة ظاهرة العولمة بشكل عميق .

- تشجيع الاستثمار الحكومي والخاص في البنية التحتية والخدمية لامتصاص البطالة وتوسيع السوق الداخلية والمشتركة .

- تمثيل برامج إصلاح إداري ومالي واقتصادي ومراجعة وتطوير الأنظمة والتشريعات وإزالة المعوقات والتعقيدات الروتينية لتيسير تنفيذ هذه الأنظمة ، بما يساعد على مواكبة سرعة الحركة في التعامل مع متغيرات العولمة .

- توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والترانزيت والتجارة الخارجية .

- إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية في القطاع العام وخصخصة بعضها إذا استدعى الأمر ذلك ، وتسهيل القروض وتحويل الأموال بين الدول العربية .

- إقامة برامج عامة لتوعية وإعلام المستهلكين مع مراعاة التقاليد الثقافية للمجتمع بكل فئاته ، وزيادة الوعي الثقافي لحماية المستهلكين وتحصين المجتمع من الخلل الفكري .
- تعميق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتوسيع قاعدة التجهيزات الأساسية والنهوض بالموارد البشرية ، ودعم النمو في القطاعات الاقتصادية والصناعية والسياحية والمصارف بشكل يلائم متطلبات العولمة .
- إعادة النظر في البيئة الإنتاجية وعوامل انجاح الجودة وتخفيض التكاليف وتحديث التقانات ، ووضع معايير عالمية لاتعتمد فقط على فاعلية أو قدرة الاقتصاد ، بل تعتمد أيضاً على المسؤولية الاجتماعية .
- إصلاح البنوك المركزية بمنحها حرية اكبر في إقرار برامج الإصلاح وإدارة السياسة النقدية الائتمانية وتعديل التشريعات ، باعتبارها من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، وإصلاح البنوك التجارية من خلال تقوية ودعم مركزها المالي ، وخلق بيئة للمنافسة غير الضارة فيما بينها .
- تدريب الأيدي العاملة المحلية بحيث تكون قادرة على النهوض بالتكنولوجيا وسوق العمل.
- تطوير سوق الأسهم والأوراق المالية والتجارية المحلية بشكل يتماشى مع التقدم السريع في أسواق الأوراق المالية العالمية ، ومراقبة الاستثمارات الدولية وإيجاد آلية لمتابعة التعاملات في الأسواق المالية .
- إيجاد آلية لدعم بعض الدول العربية نتيجة انخفاض حصيلتها من الضرائب الجمركية بسبب تحرير تجارتها البينية .
- تشجيع إقامة مناطق حرة عربية .
- وضع الخطط والبرامج الاقتصادية التي تدعم إقامة سوق عربية أو إصلاحية مشتركة .
- تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، والدخول في التمويل المشترك لمشاريع التنمية الكبرى ، وتشجيع التجارة البينية ، فإذا كانت التجارة قوية كانت العلاقة قوية .
- تأسيس قاعدة اقتصادية بين الدول العربية تقوم على تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال .
- تعميق مبدأ التخصص بين الدول العربية بأن تتخصص كل دولة في المجال الذي تتمتع فيه بالمزايا النسبية المتمثلة فيما توفر لديها من عناصر الإنتاج .
- تشجيع الاستثمارات بين الدول العربية بدلاً من الاستثمار في الدول الغربية ، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال والعمالة المدربة والخبرات والتكنولوجيا بين هذه الدول .

– تجاوز الخلافات وتغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية ، وهو ما قامت به الدول الغربية عند إنشاء سوق أوروبية مشتركة .

– الحد من قوى منظمة التجارة العالمية والتأكد من أنّ اللوائح عادلة ومناسبة لكل الدول الأعضاء ، ووضع توجيهات لكبح جموح الشركات المتعددة الجنسيات والحد من سيطرتها.

– التفاوض مع العالم الخارجي ككتلة عربية واحدة مما يقتضي المزيد من الجهد من اجل توحيد المواقف التفاوضية للحصول على مزايا وتسهيلات أكثر .

– ينبغي على الدول العربية البحث عن بدائل للنفط ، واللجوء للوقود الحيوي ، واختيار بدائل للدخل القومي من خلال اختيار القطاعات الإنتاجية التي تتوفر فيها الميزة التنافسية التي تمكنها من المنافسة في السوق الدولية ، والتركيز على بناء تنمية حقيقية بكامل عناصرها.

– إصلاح نظام التجارة العالمي وتحسين شروط التجارة بالنسبة للدول النامية ، وتأسيس علاقة طويلة وعادلة بين أسعار المواد الخام والمنتجات الأولية والمنتجات النهائية وشبة النهائية التي تصدرها الدول النامية من ناحية وبين السلع الرأسمالية من ناحية ثانية.

– تشجيع التعاون العالمي في العلوم والتكنولوجيا وإتاحة نقل التكنولوجيا للدول النامية.

– الاستفادة من المنجزات التقنية للعولمة كالإنترنت والحواسب الشخصية والاتصالات .. الخ .

– الاستفادة من تجارب الدول الصديقة في التصدي لتحديات العولمة ، وخاصةً في مجال ترتيبات الدخول لمنظمة التجارة العالمية .

– استخدام العلاقات الدولية للضغط بهدف أنسنة العولمة الاقتصادية ومراعاتها لحقوق الإنسان .

– إنشاء مراكز بحوث لتقييم السياسات الاقتصادية واقتراح ما يجب إتباعه في ظل المتغيرات الراهنة ووضع تصورات مستقبلية .

– قيام المنظمات الدولية التي تعد من أبرز أدوات العولمة الاقتصادية (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي – منظمة التجارة العالمية) بإيلاء الاهتمام في كافة أنشطتهم لاحترام حقوق الإنسان .

المراجع

الكتب :

– احمد مصطفى عمر ، إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك ، في سلسلة كتب المستقبل العربي (24) ، ط2 ، 2004 .

– أسعد السحمراني ، بحث بعنوان : تسويق الاستهلاك وترويج الكاوبوي والهامبرغر ، سلسلة كتب المعرفة (7) : نحن والعولمة من يربي الآخر ، الطبعة الأولى 1420هـ ، 1999 .

– حمزة عدنان العسلي ، اثر التحرير المالي على عوائد الأسهم وحجم تداول أسهم قطاع البنوك في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية إدارة المال والأعمال ، جامعة آل البيت ، المفرق 2006.

– د.رمزي زكي ، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1993 .

– عائشة مصطفة المنياوي ، سلوك المستهلك . المفاهيم والاستراتيجيات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1998 .

– عبد الواحد الغفوري ، العولمة والجات ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 2000 .

– د.عزت السيد أحمد ، انهيار مزاعم العولمة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2000 .

– محمد بن سعد التميمي ، العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة العربية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، 1422هـ ، 2001م .

المقالات والأبحاث :

– أبو بكر عساف ، العولمة وآثارها الاقتصادية المدمرة على البلاد الإسلامية والعالم ، مجلة الوعي . مجلة جامعية فكرية ثقافية ، العدد 262 ، السنة 23 ، ذو القعدة 1429هـ ، تشرين الثاني 2008 .

– احمد سعيد شماخ ، الجهاز المصرفي وتحديات العولمة الاقتصادية ، صحيفة 26 سبتمبر الأسبوعية ، اليمن ، رقم العدد 1355 .

– السيد يسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 228 ، شباط 1998 .

– أ. براحو سهيلة . أ .رضا جاو حدو ، بحث بعنوان : تداعيات العولمة الاقتصادية مع تغيير الأنماط الاستهلاكية في الدول العربية ، مؤتمر استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة ، المؤتمر العلمي الرابع ، جامعة فيلادلفيا ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، 15–2005/3/16.

– بول سالم ، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين ؟ ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم ، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 18–20 كانون الأول 1997 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 229 ، آذار 1998 .

– د.سيد حسين مير جليلي ، العولمة المصرفية ومستلزماتها في العمليات المصرفية في إيران ، مجلة نامه مفيد ، مجلة فصلية جامعية ، جامعة المفيد رقم 31 ، آبان 1381 ، إيران ، قم .

– ضياء قريشي ، العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس 1996 .

– عبد الإله بلقزيز ، العولمة والهوية الثقافية . عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ؟ ، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم ، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 18–1997/12/20 ،مجلة المستقبل العربي ، العدد 229 ، آذار 1998.

– عبد الله بلوناس ، عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد الأول ، 2008 .

– د.عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل ، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف . نظرة شمولية ، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ، السودان ، الخرطوم ، بحث منشور على الانترنت .

– عصام المجالي ، تأثير العولمة وتحرير التجارة على المنطقة العربية اجتماعياً واقتصادياً ، مجلة الإمارات اليوم ، 60–62 ، العدد 123 ، 1–8 يوليو 2000 .

– د. علي عقلة عرسان ، الأسبوع الأدبي ، دمشق ، العدد 602 ، 1998/3/14.

– محمد الأطرش ، حول تحديات العولمة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 260 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أكتوبر 2000 .

– د.محمد الأطرش ، العرب والعولمة : ما العمل ؟ ، ورقة مقدمة إلى ندوة العرب والعالم ، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 18–20 كانون الأول 1997 ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 229، آذار 1998 .

– د.محمد الفرج الحظراوي ، محاضرة بعنوان : منظمة التجارة العالمية ومستقبل التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية ، ألقيت في الغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض عام 1999.

– د.محمد الميتمي ، طوفان العولمة الاقتصادية . كيف ينجو العرب منه ؟ ، صحيفة 26 سبتمبر الأسبوعية ، اليمن ، العدد 1054 .

– د.محمد جواد رضا ، الرمال العربية المتحركة وشروط الدخول في القرن الحادي والعشرين ، مجلة المنتدى ، العدد 146 ، 1997 ، عمان .

– محمد نبيل الشيمي ، العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية ، الحوار المتمدن ، موقع الكتروني ، العدد 2533 ، 2009/1/21 .

– منير الحمش ، الاقتصاد العربي المعاصر وأثره في التطور الحضاري ، ورقة بحث ، مركز الدراسات الإستراتجية ، دمشق ، 2004 .

– أ. نوري منير ، مقومات مسايرة العولمة الاقتصادية للدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول .

المراجع الأجنبية :

- world trade organization , / globalization and trade / annual report 1998 , WTO , geneva switzerland .

التقارير والبيانات :

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003.

– بيان بشان العولمة وأثرها على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الدورة 18 ، 1998، الوثيقة الصادرة عن الأمم المتحدة رقم E/1999/22 ، الفصل السادس ، 11 أيار 1998.

– تقرير مقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان 32/2001 : (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان) ، الوثيقة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة رقم E/CN.4/2002/54 ، تاريخ 15 كانون الثاني 2002 .

.....

.....

.....